الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-13

النصر
ANNASR
يومية إخبارية وطنية

رئيس السلطة المستقلة للانتخابات

لم نسجل سوى خروقات بسيطة في الأسبوع الأول للحملة

37٠ ملفا موجودا على مستوى مجلس الدولة حاليا

قال رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي في تقييمه للأسبوع الأول من الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري أنه كان إيجابيا مع تسجيل بعض الخروقات البسيطة تلك التي تتعلق بعدم احترام البروتوكول الصحي ضد فيروس كورونا.

وقال محمد شرفي في تصريح صحفي له أول أمس الخميس بعد استقباله سفير فنزويلا بالجزائر ردا على سؤال حول الموضوع« تقييم مجريات الحملة كان إيجابيا مع تسجيل خروقات بسيطة لا تزيد عن ثلاث إلى أربع حالات، و قد تم تداركها بتوجيه ملاحظات لمسؤولي القوائم الانتخابية حولها لتفادي تكرارها أو الوقوع فيها في الأيام القادمة».

وفي ذات السياق أضاف المتحدث أنه لا توجد حملة انتخابية دون تجاوزات أو انحرافات عن القواعد الانتخابية، و لقد سجلنا بعضا من الخروقات البسيطة منها ما يخص عدم احترام البرتوكول الصحي لمواجهة فيروس كورونا، و أخرى تخص وجوب حسن التعامل مع ممثلي وسائل الإعلام أثناء أداء مهامهم خلال تغطيتهم لمختلف التجمعات و النشاطات المسطرة ضمن برامج الحملة الانتخابية.

و بخصوص مراقبة مضمون الحملة الانتخابية و خطابات منشطيها كشف محمد شرفي أنه ولأول مرة تم تنصيب عشرات مراكز البث المباشر من خلال 4 مراكز جهوية للتجمعات الشعبية لمنشطي الحملة حيث تنقل نشاطاتهم مباشرة إلى قاعة لجنة تابعة للسلطة مكلفة بمراقبة مضمون الخطابات للتأكد و الحرص على أنها لا تتضمن شعارات الكراهية، مؤكدا بأن «ما يقوله المترشحون لمنتخبيهم أمر لا يخص الهيئة، لكن عبارات الكراهية و التفرقة هو ما تحرص على تفاديه و تنبيه المترشحين إليه».

والملاحظ لحد الآن أن الحملة الانتخابية الخاصة بالمحليات انطلقت بشكل هادئ ولم تصل بعد في أسبوعها الأول إلى درجة الحرارة التي ينتظرها الناخبون والمترشحون على السواء، وعادة ما تأخذ الحملة الانتخابية في مثل هذه الاستحقاقات منعرجا آخر في الأسبوعين الثاني والثالث.

وخلال ذات اللقاء الصحفي فند رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، ما يتم تداوله بشأن تأخر السلطة في اعتماد قوائم المترشحين المعنيين بانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري، وقال بهذا الخصوص «أفند هذه التصريحات تماما. لقد بلغنا مرحلة إعداد أوراق التصويت»، مشيرا إلى أن بعض الولايات شرعت في استلام الأوراق الانتخابية».

وأضاف أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات «تحترم القانون وتطبقه بصفتها مؤسسة دستورية، والتنسيقيات التابعة لها لا يمكنها أن تعمل خارج القانون» وتابع بالقول إن «بعض القوائم سجلت تقديم طعن شخص واحد تم رفض ملفه» وأن مجلس الدولة «فصل في الأمر ويحق له استرجاع مكانه، وهو ما جرى فعلا»، مؤكدا أن بعض القوائم «رفضت تعيين مستخلفين للأسماء التي تم رفض ملفات ترشحها».

وكشف شرفي عن «وجود 37 ملفا على مستوى مجلس الدولة من بينها ملف واحد استأنفت فيه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حين تتعلق بقية الملفات باستثناف مرشحين كانت السلطة قد رفضتهم بموجب الصلاحيات المخولة لها»، ثم أضاف أنه «فور صدور قرار مجلس الدولة بإرجاع هؤلاء إلى العملية الانتخابية، ستعمل السلطة على تصحيح القوائم الخاصة بهم».

وفي ذات السياق أكد أن التنسيقيات الولائية تعمل على تطبق القانون وأنه يتعين على المترشح اللجوء إلى القضاء الإداري في حال تعرضه إلى «إجحاف»، معتبرا أن النهج المتبع حاليا يعد بمثابة «قطيعة» مع ممارسات المرحلة السابقة، وأن الشعب الجزائري يتطلع اليوم إلى حوكمة جديدة تفضي إلى نمط تسيير جديد.

إ-ب

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

رغم انقضاء أسبوع من عمر الحملة الانتخابية

"مندوبيات" ترفض قرارات مجلس الدولة!

يواصل مترشحون في محليات 27 نوفمبر، إطلاق نداءاتهم إلى السلطات العليا المختصة، "من أجل التدخل لإنصافهم، بعد إصرار مندوبيات السلطة الوطنية للانتخابات على إقصائهم رغم أن مجلس الدولة قرر إعادة إدماجهم".

ع.موساوي/ب.ر/ح.أ

● في ولاية بشار قال المعنيون لـ"الخبر"، "تقدمنا بالترشح للانتخابات المحلية ليوم 2021/11/27 بولاية بشار وبعد إقصائنا من طرف مندوبية السلطة الولائية اتبعنا كل الأساليب القانونية ومارسنا حقنا في الطعن لدى الجهات القضائية وتم إنصافنا من طرف مجلس الدولة، إلا أنه للأسف تم رفض هذه القرارات من طرف المنسق الولائي لسلطة المستقلة لولاية بشار رغم إسدائكم تعليمات صارمة باحترام قرارات العدالة وتطبيقها أثناء افتتاح السنة القضائية الجديدة".

وأضافوا أنه "بعد استدراك رئيس السلطة الوطنية للانتخابات للأمر وتوجيهه لتعليمة رقم 716 المؤرخة بتاريخ 04 نوفمبر 2021 والتي تنص على التطبيق الفوري للأحكام والقرارات القضائية والاكتفاء بتقديم المعنيين نسخة عادية من الأحكام أو منطوقها وإعادة إدماج المترشحين في قوائم الترشيحات إلا أن ذلك لم يطبق".

ح.م

مبنى مجلس الدولة

وفي الوقت الذي باشر مترشحون حملتهم الدعائية بولاية البليدة، لا يزال "راغبون في الترشح" ينتظرون إعادة إدماجهم في قوائم الترشيحات، خاصة وأن مجلس الدولة أعاد الأمل لدى البعض منهم، لكن مندوبية السلطة المستقلة الولائية، أصرت على إبقاء وضعيتهم عالقة.

وفي شأن متصل، جددت جبهة القوى الاشتراكية شكواها "لتعنت وتماطل مندوب السلطة المختصة لولاية الجزائر، في تطبيق القرارات والأحكام الصادرة عن العدالة والمرفقة بالصيغ التنفيذية والقاضية بإرجاع قوائم لحزبها ومترشحين بها بولاية الجزائر إلى سباق الانتخابات". واستنكر يوسف أوشيش، الأمين الوطني الأول للأفافاس "الإقصاء التعسفي الذي تعرض له مرشحه ببلدية بئر خادم والذي استنفد كل الطرق القانونية لرفع الإقصاء الذي لحقه"، داعيا سلطة محمد شرفي "بشكل مستعجل للنظر في هذه التجاوزات وآثارها الوخيمة، وهي كذلك ملزمة بتحمل مسؤوليتهما كاملة تجاه متابعة وتنفيذ ما يصدر عنهن تعليمات". كما أصرت مندوبية السلطة بولاية تيبازة على إقصاء مترشحين منهم برلماني سابق عن حزب جبهة التحرير الوطني رغم استظهار الحزب لقرارات نهائية من مجلس الدولة تقضي بإعادته إلى القائمة رفقة مترشحين آخرين، حيث باءت كل المساعي التي بذلها المعنيون محليا ومركزيا بالفشل رغم مرور أسبوع عن انطلاق الحملة الانتخابية.

ع.م/ب.ر/ح.أ

رغم شكاوى الأحزاب من "تغول" سلطة الانتخابات.. محمد شرفي يؤكد

"نحترم القانون وشرعنا في إعداد أوراق التصويت"

● نفى رئيس السلطة الوطنية المستقلة في تصريحات صحفية له أول أمس تعطيل تنفيذ قرارات القضاء الإداري القاضية بإعادة إدماج مرشحين مقصين في سباق المحليات، ودافع عن قرارات هيئته وحقها في ممارسة صلاحياتها.

ووسط استمرار الاحتجاجات على ما وصف بـ"تعنت" السلطة في تطبيق أحكام القضاء، كذب القاضي وزير العدل السابق الاتهامات الصادرة في حق هيئته، موضحا أن هيئته انتقلت إلى مرحلة إعداد أوراق التصويت، وأن "بعض الولايات شرعت في استلام الأوراق الانتخابية"، جازما أن "السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "تحترم القانون وتطبقه بصفتها مؤسسة دستورية، والتنسيقيات التابعة لها لا يمكنها

ح.م

محمد شرفي

أن تعمل خارج القانون". وأضاف شرفي أن "بعض القوائم سجلت تقديم طعن شخص واحد تم رفض ملفه"، وأن مجلس الدولة "فصل في الأمر ويحق له استرجاع مكانه، وهو ما جرى فعلا"، مؤكدا أن بعض القوائم "رفضت تعيين مستخلفين للأسماء التي تم رفض ملفات ترشحها".

وأشار رئيس سلطة الانتخابات إلى "وجود 37 ملفا على مستوى مجلس الدولة من بينها ملف واحد استأنفت فيه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حين تتعلق بقية الملفات باستئناف مرشحين كانت السلطة قد رفضتهم بموجب الصلاحيات المخولة لها"، موضحا أنه "فور صدور قرار مجلس الدولة بإرجاع هؤلاء إلى العملية الانتخابية، ستعمل السلطة على تصحيح القوائم الخاصة بهم".

وأضاف المتحدث أن المندوبيات الولائية: "تعمل على تطبيق القانون وأنه يتعين على المترشح اللجوء إلى القضاء الإداري في حال تعرضه إلى "إجحاف"، مشددا على أن السلطة لا تملك أي حساب مع أي طرف.. وأنها ليس لديها أي عداء أو حساب مع أي شخص، مذكرا أن سلطة الانتخابات قامت بمراسلة الإدارات العمومية بتسهيل مهمة استخراج شهادة السوابق العدلية، ومشددا على أحقية السلطة في رفض ملفات مرشحين، مبرزا: "ما يهمنا أن لا نترك في الجزائر سلطة "بني وي وي" وإنّما سلطة لديها تحكم ولديها ضمير ينير الطريق".

واعتبر شرفي أن النهج المتبع حاليا يعد بمثابة "قطيعة" مع ممارسات المرحلة السابقة، مبرزا أن الشعب الجزائري يتطلع اليوم إلى حوكمة جديدة تفضي إلى نمط تسيير جديد. وجاء موقف سلطة الانتخابات، في ظل اتهامات من أحزاب سياسية لعدم اعتدادها بقرارات مجلس الدولة.

ف.جمال

المساء
el-massa يومية إخبارية وطنية

٠ لم نتأخر في اعتماد قوائم المترشحين المعنيين بانتخابات نوفمبر

أكد رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، أول أمس، أن تقييم الأسبوع الأول من عمر الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر الجاري، كان "إيجابيا مع تسجيل "خروقات بسيطة" لا تزيد عن 4 حالات، وقد تم تداركها بتوجيه ملاحظات لمسؤولي القوائم الانتخابية لتفادي تكرارها أو الوقوع فيها في الأيام القادمة.

ي٠ ن

وأشار شرفي، خلال ندوة صحفية عقب لقائه بسفير الجمهورية البوليفارية لفنزويلا بالجزائر، الى عدم وجود حملة انتخابية دون تجاوزات أو انحرافات عن القواعد الانتخابية، مضيفا في هذا الصدد "لقد سجلنا بعضا من الخروقات البسيطة (...) منها ما يخص عدم احترام البرتوكول الصحي لمواجهة فيروس كورونا، وأخرى تخص وجوب حسن التعامل مع ممثلي وسائل الاعلام أثناء أداء مهامهم خلال تغطيتهم لمختلف التجمعات والنشاطات المسطرة ضمن برامج الحملة الانتخابية".

وكشف المسؤول بأن الأسبوع الأول من الحملة عرف و"لأول مرة تنصيب عشرات مراكز البث المباشر، من خلال 4 مراكز جهوية للتجمعات الشعبية لمنشطي الحملة، حيث تنقل نشاطاتهم مباشرة إلى قاعة لجنة تابعة للسلطة، مكلفة بمراقبة مضمون الخطابات للتأكد والحرص على أنها لا تتضمن شعارات الكراهية"، مؤكدا بأن ما يقوله المترشحون لمنتخبيهم أمر لا يخص الهيئة لكن عبارات الكراهية التفرقة هو ما تحرص على تفاديه و تنبيه المترشحين اليه". وفنّد شرفي، ما تم تداوله بشأن تأخر

السلطة في اعتماد قوائم المترشحين المعنيين بانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري، وأنه تم بلوغ مرحلة إعداد أوراق التصويت وشروع بعض الولايات في استلام الأوراق الانتخابية.

وأضاف أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، تحترم القانون وتطبقه بصفتها مؤسسة دستورية، مضيفا أن التنسيقيات التابعة لها لا يمكنها العمل خارج القانون.

وتابع أن "بعض القوائم سجلت تقديم طعن شخص واحد تم رفض ملفه"، وأن مجلس الدولة "فصل في الأمر ويحق له استرجاع مكانه وهو ما جرى فعلا"، مؤكدا أن بعض القوائم "رفضت تعيين مستخلفين للأسماء التي تم رفض ملفات ترشحها".

وكشف شرفي، عن "وجود 37 ملفا على مستوى مجلس الدولة من بينها ملف واحد استأنفت فيه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حين تتعلق بقية الملفات باستئناف مرشحين كانت السلطة قد رفضتهم بموجب الصلاحيات المخولة لها".

وأكد أنه "فور صدور قرار مجلس الدولة بإرجاع هؤلاء الى العملية الانتخابية، ستعمل السلطة على تصحيح القوائم الخاصة بهم"، مضيفا ان التنسيقيات الولائية تعمل على تطبق القانون، وأنه يتعين على المترشح اللجوء الى القضاء الاداري في حال تعرضه الى "إجحاف".

واعتبر شرفي، أن النهج المتبع حاليا يعد بمثابة "قطيعة" مع ممارسات المرحلة السابقة، مبرزا أن الشعب الجزائري يتطلع اليوم إلى حوكمة جديدة تفضي إلى نمط تسيير جديد.

السباق يشتد بين رؤساء الأحزاب و حضور باهت للأحرار في الأسبوع الثاني

زيادة وتيرة الحملة بعد إقلاع بطيء

حياة.ب

مر أزيد من أسبوع على عمر الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر 2021 حيث تميزت النشاطات التي يقودها المتنافسون بالقوائم الحزبية و الحرة عبر مختلف ولايات غرب الوطن بالفتور على أرض الواقع و ذلك بالنظر إلى ما ينتظره المواطن من برامج و مشاريع واقعية و ما تتطلبه الحملة الانتخابية من تكثيف للعمل الجواري و التجمعات الشعبية لاستمالة أصوات الهيئة الناخبة فعلى غرار باقي مناطق الوطن كان إقلاع السباق الانتخابي بالجهة الغربية بطيئا للغاية إن لم نقل أنه ببعض الولايات كان متأخرا عن الموعد المحدد و لم تسجل أي نشاطات تذكر إلا بعد مرور يومين أو ثلاثة

حيث شرع خلالها ممثلو بعض القوائم الانتخابية في تنظيم نشاطات جوارية و خرجات بالجماعات المحلية التي يترشحون بها في حين فضل بعض المتنافسين ضمن قوائم المجالس الشعبية الولائية التنقل إلى مناطق الظل للتعريف ببرامجهم بدل التغريد خارج السرب هذا السرب الذي صار يغرد أكثر فأكثر و يسجل حضوره بقوة عبر الفضاء الأزرق في كل استحقاق ،فمواقع التواصل الاجتماعي باختلاف أنواعها سجلت حضورها بقوة منذ تاريخ 4 نوفمبر الجاري و أصبحت هي القاعدة الأساسية للحملة الانتخابية و ما زاد الإقبال عليها هو التغيير النوعي الذي طرأ على معظم القوائم التي تضم شبابا و إطارات و كفاءات قلبت موازين القوى بتحكمها في الإعلام الإلكتروني، فما كان بالأمس حكرا على الوجوه القديمة التي تُجيد تسيير لعبة الانتخابات داخل المكاتب و القاعات المغلقة صار اليوم فضاء مفتوحا و متاحا للجميع عبر تطبيقات الهواتف النقالة و الشبكة العنكبوتية ،حيث أصبح بإمكان المواطن تتبع نشاط القائمة المفضلة لديه عن بعد .هذه السهولة في تنشيط الحملة الانتخابية بقدر ما سهلت على المواطن المقارنة بين الوجوه المترشحة بقدر ما خدمت الكثير من القوائم و خاصة المترشحين الشباب في تمويل حملتهم و وفرت عليهم مصاريف الطبع وكراء القاعات و توفير التجهيزات للإشهار و الترويج لأنفسهم. هذا التغيير النوعي في القوائم المتنافسة و المفتوحة كرس مبدأ "كل مترشح هو متصدر القائمة" في سابقة من نوعها و تجربة جديدة أثّرت بشكل كبير و ملحوظ على الأحزاب العتيدة التي قل نشاطها كثيرا في الأسبوع الأول من الحملة بخلاف المواعيد السابقة

العشوائية في إشهار القوائم و عدم احترام البروتوكول الصحي

حيث لم يسجل رؤساء الأحزاب الكبرى حضورهم بمعظم الولايات الغربية باستثناء التجمع الوطني الديمقراطي الذي اختار أمينه العام الطيب زيتوني المنطقة الغربية للوطن أولى وجهاته في هذا الاستحقاق و جاب العديد من الولايات و عرف حضوره لتنشيط حملة حزبه مشاركة معتبرة للمواطنين و نفس الشيء بالنسبة لحركة مجتمع السلم التي كانت حاضرة أيضا في الجنوب الغربي حيث اختار رئيسها عبد الرزاق مقري كل من ولايتي تيميون و أدرار للإشهار بمتنافسيه ،في حين استهل رئيس حركة البناء الوطني سلسلة التجمعات الشعبية من ولاية مستغانم التي حصدت بها كل المقاعد في تشريعيات 21 جوان الماضي . و بخلاف هؤلاء الثلاثة غابت الأحزاب الأخرى العتيدة عن التجمعات الشعبية بغرب الوطن طيلة الأسبوع الأول لكن سرعان ما زادت وتيرة النشاط الحزبي مع بداية الأسبوع الثاني من الحمـ ة الانتخابية بتنظيم 4 رؤساء أحزاب لتجمعات شعبية أول أمس الخميس بكل من عين تموشنت و تلمسان و أدرار و تيارت .و الملاحظ أيضا أن بعض الولايات الغربية لم ينظم بها أي تجمع شعبي باستثناء اللقاءات الجوارية و ذلك منذ بداية الحملة. و فيما يخص القوائم فسجلت أغلب المندوبيات الولائية للهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات عدة تجاوزات في الإشهار حيث لم يحترم المترشحون الفضاءات التي خصصتها البلديات و فضلوا العمل بعشوائية بالإضافة إلى الغياب شبه التام للبروتوكول الصحي في تنظيم التجمعات و عدم احترام التباعد خلال التواصل مع الهيئة الناخبة .في حين كان إقبال المواطن ضعيفا أو شبه منعدم أحيانا بالمداومات التي فتحتها الأحزاب لتنشيط الحملة الانتخابية.

الشعب

في إطار التعاون

شرفي يستقبل سفير فنزويلا

استقبل رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي، الخميس، سفير الجمهورية البوليفارية لفنزويلا بالجزائر، خوسي دي خيسوس سوخو رييس، وذلك في إطار أسس التعاون وتبادل الرؤى بين الطرفين.

أكد شرفي، في تصريح للصحافة، أن هذا اللقاء كان "فرصة لتبادل وجهات النظر حول تنظيم السلطة الانتخابية بالجزائر ونظيرتها الفنزويلية للعملية الانتخابية، وتم التطرق خلاله الى مختلف الجوانب الحساسة الخاصة بهذا الموضوع، لاسيما ما تعلق بدرجة الاستقلالية التنظيمية وتأثير ذلك على مصداقية الانتخابات ككل، وعلى مصداقية المؤسسات التي تنبثق عن تلك الاستحقاقات".

وأضاف بالمناسبة، أنه "سجل باهتمام بالغ، درجة التقدم الذي حققته فنزويلا في ضمان الأمانة لصوت المنتخب، والتي تتم بهذا البلد الصديق عن طريق البصمة الإلكترونية، وبعدها يحفظ صوت الناخب عن طريق ورقة التصويت الورقية، وهو ما يسمح بالمراقبة البعدية إذا كان هناك تنازع ما حول النتائج المعلن عنها".

وأشار شرفي، إلى أنه "تم الاتفاق على تعاون مستقبلي بين السلطتين الانتخابيتين بالجزائر وفنزويلا، وذلك تماشيا مع التوجيهات الأخيرة التي قدمها رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والتي حث من خلالها ممثلي الدولة على تعزيز علاقات الجزائر مع بلدان أمريكا الجنوبية بإحياء العلاقات المتينة التي تربطنا بهم منذ عقود".

وقال في ذات الخصوص، إنه "تم الاتفاق على إعداد برنامج تبادل وتعاون بين السلطتين، حيث تطمح السلطة الوطنية للانتخابات بالجزائر، الاستفادة من التجربة الفنزويلية التي يزيد عمرها عن 20 سنة ونظمت أزيد من 20 استحقاقا على كافة المستويات"، مضيفا أن "تطبيق برنامج التبادل هذا، سيشرع فيه بعد مشاورات ومصادقات بين السلطات المختصة للبلدين، وتم الاتفاق مبدئيا على تبادل الزيارات بين مسؤولي الهيئتين الانتخابيتين بالجزائر وفنزويلا، و التي يمكن أن تبرمج بعد انتهاء مجريات الانتخابات المحلية بالجزائر وتلك المقررة أيضا في فنزويلا خلال الشهر الجاري أيضا".

وعن توجه الجزائر مستقبلا لاعتماد نظام التصويت الإلكتروني في المواعيد الانتخابية، قال شرفي: إن "الأمر وإن لن يتم غدا، مسطر كهدف استراتيجي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وسيتم في هذا الإطار معاينة تجارب الهيئات الانتخابية التي حققت أفضل النتائج المرجوة من أجل نتائج تصويت أكثر مصداقية، على أن يتم تكييف تلك التجارب مع طبيعة الواقع الجزائري".

من جهته، صرح خوسي دي خيسوس سوخو رييس، سفير فنزويلا بالجزائر، أنه كان "سعيدا باللقاء الذي جمعه برئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، والذي ينم عن عمق علاقات الأخوة بين البلدين".

وقال إنه، "تباحث مع شرفي حول سبل تثمين تلك العلاقات، عبر التشاور والتحاور فيما يخص الميكانيزمات الانتخابية على مستوى السلطة الانتخابية بالجزائر ونظيرتها الفنزويلية، وتم التطرق الى إمكانية تبادل الخبرات والتقنيات في هذا المجال".

واستعرض السفير الفنزويلي طبيعة الانتخابات المقبلة المقررة ببلده والتي ستنظم في 21 نوفمبر الجاري، والتي تتمثل في انتخاب المجالس البلدية والسلطة التشريعية الجهوية، الى جانب انتخاب رؤساء المقاطاعات. ويأتي هذا الاستحقاق -كما قال- "كمخرجات جولات الحوار التي أقيمت وتقام حاليا بين الرئيس الفنزويلي مادورو وأقطاب المعارضة الفنزويلية".

كما استعرض نفس المسؤول، بعضا من تقنيات وحيثيات تنظيم العملية الانتخابية ببلده والتي تشكل -كما قال- "نظاما إلكترونيا يخضع لقواعد جد خاصة، تتمركز حول البصمات والرقابة الإلكترونية، وهو ما جعل هذا النظام من أحسن الأنظمة الانتخابية الالكترونية في العالم".

...ويفنّد تأخر اعتماد قوائم المترشحين

من جهة أخرى، فند محمد شرفي ما يتم تداوله بشأن تأخر السلطة في اعتماد قوائم المترشحين المعنيين بانتخابات تجديد المجالس الشعبية البلدية والولائية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

ورد شرفي بالقول: "أفند هذه التصريحات تماما. لقد بلغنا مرحلة إعداد أوراق التصويت"، مشيرا الى أن "بعض الولايات شرعت في استلام الأوراق الانتخابية". وأضاف، أن سلطة الانتخابات "تحترم القانون وتطبقه بصفتها مؤسسة دستورية، والتنسيقيات التابعة لها لا يمكنها ان تعمل خارج القانون".

وتابع بالقول، إن "بعض القوائم سجلت تقديم طعن شخص واحد تم رفض ملفه" وأن مجلس الدولة "فصل في الأمر ويحق له استرجاع مكانه، وهو ما جرى فعلا"، مؤكدا ان بعض القوائم "رفضت تعيين مستخلفين للأسماء التي تم رفض ملفات ترشحها".

وكشف شرفي عن "وجود 37 ملفا على مستوى مجلس الدولة، من بينها ملف واحد استأنفت فيه السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في حين تتعلق بقية الملفات باستئناف مرشحين كانت السلطة قد رفضتهم بموجب الصلاحيات المخولة لها".

وأكد شرفي، أنه "فور صدور قرار مجلس الدولة بإرجاع هؤلاء الى العملية الانتخابية، ستعمل السلطة على تصحيح القوائم الخاصة بهم".

وأضاف المتحدث، أن التنسيقيات الولائية تعمل على تطبق القانون وأنه يتعين على المترشح اللجوء الى القضاء الاداري في حال تعرضه الى "إجحاف".

لقاء حول نظام الانتخابات بتمنراست

ضمانات إجرائية تكرس الممارسة الديمقراطية

أكد مشاركون في يوم دراسي، نظم الخميس، بتمنراست، حول نظام الانتخابات الجديد، على ضوء الأمر رقم 01/21، أن القانون العضوي للانتخابات يقدم ضمانات إجرائية ويكرس الممارسة الديمقراطية.

تطرق أساتذة ومختصون في القانون خلال اللقاء، الذي نظمه مجلس قضاء تمنراست، بمشاركة قضاة من ولايتي عين صالح وعين قزام، عبر تقنية التحاضر عن بعد، إلى ما تضمنه قانون الانتخابات الجديد من ضمانات إجرائية تكرس الممارسة الديمقراطية ومن بينها الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة ودوره (الاقتراع في ترقية الديمقراطية التشاركية والصلاحيات الجديدة للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات).

كما تم أيضا إبراز دور القضاء العادي والإداري في سير العملية الانتخابية وإجراءات الحماية الجزائية للعملية الانتخابية.

ويتوخى من تنظيم هذا اللقاء الدراسي، إبراز ما يحمله قانون الانتخابات الجديد من ضمانات الاختيار الحر للمترشحين، بعيدا عن الفساد والتزوير، مثلما أوضحه النائب العام لدى مجلس قضاء تمنراست، حميد أكسوم.

من جهته، أشار مدير التقنين والشؤون العامة، شاذلي عمر، أن الاقتراع النسبي "يضمن الشفافية ويكرس الديمقراطية التشاركية، كما يحفز على المشاركة في الانتخابات، لكونه يمنح ضمانات كبيرة لحماية صوت الناخب ويترجم فعليا عملية توزيع المقاعد على المترشحين وفق ما تحصل عليه كل مترشح في القائمة".

وأكد من جهته القاضي بمحكمة تمنراست بوخرشة عمران، أن القضاء العادي له "دور كبير في مرافقة العمليات الانتخابية، انطلاقا من مهام اللجان القضائية المختلفة البلدية منها والولائية".

LA NR
LA NOUVELLE RÉPUBLIQUE

Elections locales, une semaine de campagne

Le rôle de la commune dans le développement mis en avant

Une semaine a suffit à la campagne pour l'élection des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW), lancée le 4 novembre, pour s'installer dans le paysage politique, malgré des facteurs défavorables qui se sont conjugués rendant plus difficile la tâche aux candidats et à leurs soutiens

Les dirigeants des partis engagés dans ces élections locales n'ont nullement été découragés par des facteurs contrariants. (Photo : D.R)

Une météo exécrable marquée par de fortes pluies et les effondrements de bâtisses qui ont causé plusieurs morts, la situation sanitaire qui comporte encore le risque d'une quatrième vague de l'épidémie de Covid-19, un climat social perturbé par la chute du pouvoir d'achat illustrée par les prix hors de portée affichés par la pomme de terre et le poulet, les échos inquiétants qui parviennent de la frontière Ouest après l'assassinat des trois Algériens par l'armée marocaine… Les dirigeants des partis engagés dans ces élections locales n'ont nullement été découragés par ces facteurs contrariants.

Ils sont allés au-devant des électeurs pour les mobiliser en vue de participer au scrutin et, évidemment, de voter pour les listes qu'ils représentent. Ils ont jusqu'au mardi 23 novembre pour convaincre avant le scrutin qui aura lieu le 27 novembre. Fait inhabituel à l'occasion d'élections en Algérie, sur les panneaux d'affichage, seules quelques cases, parfois tout juste une, sont occupées par les listes de candidats.

La chaîne publique de télévision qui consacre une partie de son journal de 20h aux informations sur la campagne électorale, montre des images qui indiquent une affluence inégale aux rencontres en salle, organisées par les partis, un peu partout sur le territoire national.

Les thèmes de campagne sont divers, mais la plupart des orateurs mettent l'accent sur la place de la commune dans le développement pour répondre aux besoins des populations. Ainsi, le président du parti "Sawt echaab" (Voix du peuple), Lamine Osmani, qui a animé jeudi une activité de proximité au village de Belouladi, dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès, a centré son intervention sur le rôle de la commune qui doit être réhabilitée et devenir une institution capable de diriger la locomotive du développement local et de créer la richesse. Pour cela, selon lui, elle doit être dotée d'une ressource humaine habilitée à gérer et des prérogatives requises pour concrétiser les aspirations du peuple. Il a appelé à une participation massive à l'opération de vote et à faire confiance aux candidats de sa formation politique en lice dans la wilaya de Sidi Bel-Abbès avec cinq listes composées de jeunes universitaires déterminés, selon lui, à «servir les citoyens et le peuple de manière intègre».

Le parti ''Jil Jadid'', par la voix de son président, Sofiane Djillali, qui a animé une action de proximité dans la commune de Châabat Lham, à Aïn Temouchent, a lui aussi insisté sur le rôle de la commune dans la société pour réaliser les changements attendus par les populations.

Il a fait savoir que ''Jil Jadid'' adopte dans son programme un projet de société reflétant l'Algérie profonde où le citoyen est conscient de sa citoyenneté et de ses responsabilités vis-à-vis de la société et où la commune joue un rôle important pour la défense de l'intérêt public et réalise le développement.

Jeudi, à Mostaganem, le président du parti Mouvement des jeunes Algériens (de tendance nationaliste modérée, agréé il y a cinq mois), Omar Brixi Gormat, a plaidé, pour sa part, «pour la protection et la promotion du droit du citoyen à une vie décente».

Son parti a adopté un programme national de développement global et durable adapté suivant les priorités de chaque wilaya et commune et propose des solutions réelles et réalisables sur le terrain.

Omar Brixi Gormat a déclaré «l'Algérie a besoin de nous tous aujourd'hui comme partis politiques, organisations, société civile, citoyens pour se mobiliser de toutes nos forces et renforcer le front intérieur face aux défis».

Quant au président du Mouvement ''El-Bina'', Abdelkader Bengrina qui était jeudi soir à Ouled Djellal, a insisté sur le rôle de la femme dans la réalisation du développement. Il estime nécessaire

Bilan positif pour Mohamed Charfi

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a répondu à la thèse de ceux qui tentent de justifier l'absence des listes de candidats sur les panneaux d'affichage, en l'imputant au retard dans l'approbation de certaines listes électorales par l'ANIE. Il a démenti tout retard dans la validation des listes des candidats pour les élections de renouvellement des Assemblées communales (APC) et de wilayas (APW), prévues le 27 novembre. «Je tiens à démentir catégoriquement ces déclarations. Nous sommes à la phase de préparation des bulletins de vote», a déclaré jeudi Mohamed Charfi lors d'une conférence de presse animée à l'issue de son audience avec l'ambassadeur du Venezuela à Alger, soulignant que «certaines wilayas ont commencé à réceptionner les bulletins de vote».

Il a expliqué que «l'ANIE respecte et applique la loi en sa qualité d'institution constitutionnelle. Ses coordinations ne peuvent agir en dehors du cadre de la loi». Il faut rompre avec les anciennes pratiques, a-t-il ajouté. Au cours de la même conférence de presse, le président de l'ANIE a fait une évaluation de la première semaine de la campagne électorale dont le bilan est positif, a-t-il dit, malgré quelques «dépassements mineurs» signalés (3 ou 4 cas) qui ont été vite rattrapés en adressant, a-t-il précisé, des observations aux responsables des listes électorales pour éviter que ce genre de cas ne se reproduise. «Il n'y a pas de campagne électorale sans dépassements ou écarts aux règles électorales. Et nous avons enregistré quelques infractions mineures (…), concernant le non-respect du protocole sanitaire pour faire face à l'épidémie de Coronavirus, et d'autres concernant les règles de bonne conduite avec les représentants des médias lors de l'accomplissement de leurs missions pour assurer la couverture des différents meetings et les activités organisées dans le cadre des programmes de la campagne électorale», a-t-il relevé.

Mohamed Charfi a révélé que la première semaine de cette campagne a connu et «pour la première fois, l'installation de dizaines de centres de retransmission directe, dont 4 centres régionaux de meetings pour les animateurs de campagne. Ainsi, leurs activités sont retransmises directement à la salle d'un comité relevant de l'ANIE, chargé de contrôler le contenu des discours pour s'assurer qu'ils ne contiennent pas de slogans haineux», a-t-il expliqué. Le président de l'ANIE a eu à se féliciter l'organisation et la coordination, qui se font dans une bonne harmonie entre les éléments de l'ANIE, la société civile et les institutions de l'Etat. Il s'est dit confiant quant à la réussite des élections.

L. A.

Horizons
QUOTIDIEN NATIONAL

LISTES DES CANDIDATS AUX LOCALES

Charfi dément tout retard dans la validation

LE PRÉSIDENT de l'Autorité nationale indépendante des élections, Mohamed Charfi, a démenti, jeudi dernier à Alger, tout retard dans la validation des listes des candidats aux élections de renouvellement des assemblées communales et de wilaya, prévues le 27 novembre prochain.

«Je tiens à démentir catégoriquement ces déclarations. Nous sommes à la phase de préparation des bulletins de vote», a déclaré Charfi lors d'une conférence de presse animée à l'issue de son audience avec l'ambassadeur du Venezuela à Alger, soulignant que «certaines wilayas ont commencé à réceptionner les bulletins de vote». Et d'ajouter : «L'Anie respecte et applique la loi en sa qualité d'institution constitutionnelle. Ses coordinations ne peuvent agir en dehors du cadre de la loi.» Après avoir précisé que «certaines listes ont enregistré un seul recours soumis par un candidat dont le dossier a été rejeté», Charfi a souligné que le Conseil d'Etat «a tranché et le concerné a le droit de se représenter. Et c'est ce qui s'est passé», précisant que certaines listes «ont refusé de désigner des remplaçants aux candidats dont les dossiers ont été rejetés».

Charfi a fait état de «37 dossiers soumis au Conseil d'Etat, dont un dossier réexaminé par l'Anie, les autres dossiers réexaminés étant ceux des candidatures non validées par l'Anie, en vertu de ses prérogatives». «Dès la publication de la décision du Conseil d'Etat concernant la réintégration de ces candidats dans l'opération électorale, l'Anie procédera à la révision de leurs listes», a-t-il assuré. Selon le même intervenant, les coordinations de wilaya œuvrent à l'application de la loi, ajoutant que le candidat a le droit de saisir le tribunal administratif en cas d'«injustice». Insistant sur l'impératif de rompre avec les anciennes pratiques, le même responsable a fait savoir que le peuple algérien aspire aujourd'hui à une nouvelle gouvernance qui mène à un nouveau mode de gestion.

L'EXPRESSION dz.com
Le Quotidien

BRAS DE FER OPPOSANT LES PARTIS À L'ANIE

RIPOSTE DE CHARFI

« LES coordinations de wilayas œuvrent à l'application de la loi. »

MOHAMED BOUFATAH

Le bras de fer entre l'Anie et les partis participant aux élections locales n'est pas près de se terminer. L'Autorité présidée par Mohamed Charfi est accusée de rejets « illégaux » et « arbitraires » des dossiers et de listes de candidatures. Cela d'une part, de l'autre on lui reproche d'avoir bloqué le remplacement des candidats réhabilités ou repêchés par le tribunaux administratifs ou le Conseil d' Etat.

En somme, l'Anie est accusée de mener une guerre ouverte contre les formations politiques qui prennent part à la course électorale, voire de piloter une fraude en amont des préparatifs du double scrutin pour le renouvellement des Assemblées locales.

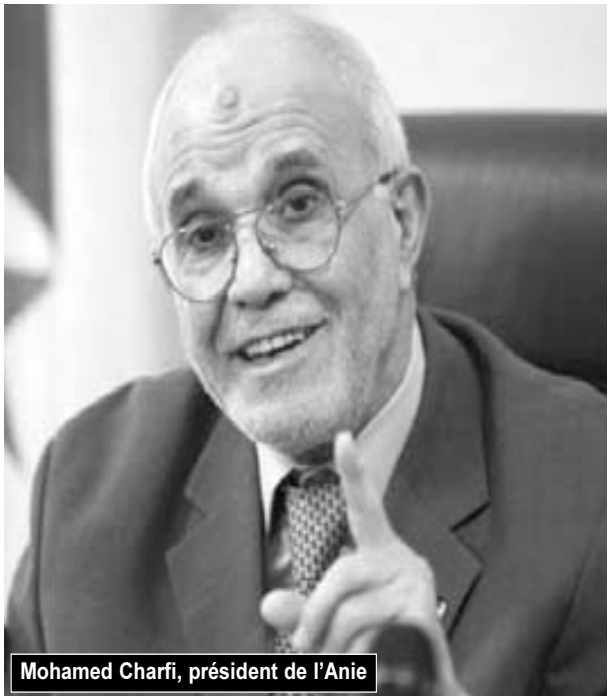

Mohamed Charfi, président de l'Anie

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, a riposté, hier, aux attaques des partis en lice pour les élections locales. Il a démenti, jeudi, à Alger, tout retard dans la validation des listes des candidats pour les élections de renouvellement des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW), prévues le 27 novembre prochain. « Je tiens à démentir catégoriquement ces déclarations. Nous sommes à la phase de préparation des bulletins de vote », a-t-il déclaré, lors d'une conférence de presse animée, à l'issue de son audience accordée à l'ambassadeur du Venezuela à Alger. Il a souligné que « certaines wilayas ont commencé à réceptionner les bulletins de vote ». « L'Anie respecte et applique la loi en sa qualité d'institution constitutionnelle. Ses coordinations ne peuvent agir en dehors du cadre de la loi », a-t-il soutenu. Après avoir précisé que « certaines listes ont enregistré un seul recours soumis par un candidat dont le dossier a été rejeté », il a souligné que « le Conseil d'Etat a tranché et le concerné a le droit de se représenter ». Il a précisé que « certaines listes ont refusé de désigner des remplaçants aux noms dont les dossiers de candidature ont été rejetés ». Dans ce contexte, il a fait état de « 37 dossiers soumis au Conseil d'État, dont un dossier réexaminé par l'Anie, les autres dossiers réexaminés étant ceux des candidatures non validées par l'Anie, en vertu des ses prérogatives ». « Dès la publication de la décision du Conseil d'État concernant la réintégration de ces candidats dans l'opération électorale, l'Anie procèdera à la révision de leurs listes », a-t-il assuré. Selon le même intervenant, les coordinations de wilayas œuvrent à l'application de la loi, ajoutant que le candidat a le droit de saisir le tribunal administratif en cas d'»injustice ». Insistant sur l'impératif de rompre avec les anciennes pratiques, le même responsable a fait savoir que le peuple algérien aspire aujourd'hui à une nouvelle gouvernance qui mène à un nouveau mode de gestion. Plusieurs partis avaient accusé l'Anie de mener une gestion sécuritaire de l'opération électorale.

M. B.

LE JEUNE INDEPENDANT

ELECTIONS LOCALES

Charfi dément tout retard dans la validation des listes

LE PRÉSIDENT de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a démenti, avant-hier, tout retard dans la validation des listes des candidats pour les élections de renouvellement des assemblées communales (APC) et de wilayas (APW), prévues le 27 novembre. «Je tiens à démentir catégoriquement ces déclarations. Nous sommes à la phase de préparation des bulletins de vote», a déclaré M. Charfi lors d'une conférence de presse animée à l'issue de son audience avec l'ambassadeur du Venezuela à Alger, soulignant que «certaines wilayas ont commencé à réceptionner les bulletins de vote». Et d'ajouter :»L'ANIE respecte et applique la loi en sa qualité d'institution constitutionnelle. Ses coordinations ne peuvent agir en dehors du cadre de la loi».

Après avoir précisé que «certaines listes ont enregistré un seul recours soumis par un candidat dont le dossier a été rejeté», M. Charfi a souligné que le Conseil d'Etat «a tranché et le concerné a le droit de se représenter. Et C'est ce qui s'est passé», précisant que certaines listes «ont refusé de désigner des remplaçants aux noms dont les dossiers de candidature ont été rejetés». M. Charfi a fait état de «37 dossiers soumis au Conseil d'Etat, dont un (1) dossier réexaminé par l'ANIE, les autres dossiers réexaminés étant ceux des candidats non validés par l'ANIE, en vertu des ses prérogatives». «Dès la publication de la décision du Conseil d'Etat concernant la réintégration de ces candidats dans l'opération électorale, l'ANIE procèdera à la révision de leurs listes», a-t-il assuré. Selon le même intervenant, les coordinations de wilayas œuvrent à l'application de la loi, ajoutant que le candidat a le droit de saisir le tribunal administratif en cas d'»injustice».

Insistant sur l'impératif de rompre avec les anciennes pratiques, le même responsable a fait savoir que le peuple algérien aspire aujourd'hui à une nouvelle Gouvernance qui mène à un nouveau mode de gestion.

Le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi, a affirmé que le bilan de la première semaine de la campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre était «positif», en dépit de quelques «dépassements mineurs» signalés. M. Charfi a fait une «évaluation positive du déroulement de la première semaine de la campagne électorale, ayant enregistré seulement quelques dépassements mineurs (3 ou 4 cas) qui ont été vite rattrapés, en adressant des observations aux responsables des listes électorales pour éviter que ce genre de cas ne se reproduise».

«Il n'y a pas de campagne électorale sans dépassements ou écarts aux règles électorales. Et nous avons enregistré quelques infractions mineures (...), concernant le non-respect du protocole sanitaire pour faire face à l'épidémie Coronavirus, et d'autres concernant les règles de bonne conduite avec les représentants des médias lors de l'accomplissement de leurs missions pour assurer la couverture des différents meetings et les activités organisées dans le cadre des programmes de la campagne électorale», a-t-il relevé.

Le même responsable a révélé que la première semaine de cette campagne a connu et «pour la première fois, l'installation de dizaines de centres de retransmission directe, dont 4 centres régionaux de meetings pour les animateurs de campagne. Ainsi, leurs activités sont retransmises directement à la salle d'un comité relevant de l'ANIE, chargé de contrôler le contenu des discours pour s'assurer qu'ils ne contiennent pas de slogans haineux», a-t-il expliqué, soulignant que «l'ANIE veille à ce que les candidats n'utilisent pas des expressions qui prônent la haine et la division».

M. D.

EL MOUDJAHID
Quotidien National d'Information

LE CONSEILLER DU PRÉSIDENT, CHARGÉ DES AFFAIRES JURIDIQUES ET JUDICIAIRES

«LES ÉLECTIONS LOCALES TRADUISENT LA VOLONTÉ DU PEUPLE»

● La création d'une Cour constitutionnelle contribuera à mettre notre pays à l'abri de toute éventuelle crise ● Le Président a tenu ses engagements en moins d'une année, en témoigne l'amendement Constitutionnel

L'Etat ne ménagera aucun effort pour la réussite des prochaines élections locales «qui traduisent la volonté du peuple», a assuré le conseiller du président de la République chargé des affaires juridiques et judiciaires, Boualem Boualem.

Dans son intervention il est revenu sur la révision constitutionnelle «qui traduit les aspirations du peuple».

Le dernier amendement constitutionnel constitue «la pierre angulaire pour l'ancrage de la démocratie dans l'Algérie nouvelle, conformément aux pratiques de la bonne gouvernance dont le président de la République s'est engagé à instaurer les fondements».

Il a ajouté que le président a, depuis son élection, veillé à concrétiser ses engagements durant la campagne électorale «en vue d'édifier l'Algérie nouvelle qui est notre objectif à tous et afin de répondre aux revendications et attentes du peuple exprimées pacifiquement durant le Hirak authentique et béni».

Il a également précisé que le président de la République a tenu ses promesses. «En témoigne les réalisations enregistrées en moins d'une année, dont l'amendement de la Constitution du 1er novembre».

La révision de la Constitution a été marquée par de larges concertations et visait à restaurer la souveraineté du peuple. «Les dispositions de la nouvelle Constitution consacrent notamment les libertés et les droits, la nature du système de gouvernance, la moralisation de la vie politique et publique, la séparation et l'équilibre des pouvoirs pour permettre aux citoyens d'élire leurs représentants

Ph. : Nesrine T.

aux assemblées élues à travers le code électoral. En ce sens, le nouveau mode électoral, à savoir la liste ouverte en est l'exemple».

La Constitution consacre la protection des droits des citoyens. «La justice et le contrôle constitutionnel sont des piliers fondamentaux de la démocratie et leur complémentarité joue un rôle pivot dans la promotion de la pratique démocratique et la consécration d'un Etat de droit».

Ainsi, dans l'objectif d'une justice constitutionnelle et conformément aux revendications du processus démocratique, la nouvelle Constitution prévoit également «la création d'une Cour constitutionnelle avec des prérogatives plus larges, ce qui permet de garantir la stabilité des institutions et de contribuer à mettre notre pays à l'abri de toute éventuelle future crise». Boualem Boualem a évoqué dans son allocution l'exception d'inconstitutionnalité, dont le champ d'application a été élargi en vertu de l'amendement constitutionnel pour englober les dispositions réglementaires. «Ce mécanisme constitue une avancée qualitative des moyens de consécration des droits des justiciables car il donne à l'une des parties du procès la possibilité de faire valoir le motif que la disposition législative ou réglementaire, objet de litige, viole ses droits garantis par la Constitution».

Le conseiller du Président de la République a mis en exergue le rôle de ce mécanisme à travers une coopération fructueuse, notamment le Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD) dans le cadre de la convention conclue en 2018.

«Le Conseil constitutionnel a veillé à organiser plusieurs conférences sur l'amendement de la Constitution et les élections, en dépit de la situation sanitaire difficile induite par la propagation de la pandémie de Covid-19».

Boualem Boualem a mis en avant le rôle des avocats étant «l'acteur principal dans son activation, notamment pour informer leurs mandants sur leurs droits et l'accès à une justice constitutionnelle».

A cet égard, il a mis en avant les missions accomplies par le Conseil constitutionnel depuis 30 ans «dans le respect de la Constitution, la régularité des scrutins et l'émission d'avis sur la constitutionalité des traités et des lois ainsi que l'exception d'inconstitutionnalité».

Neila B.

CAMPAGNE ELECTORALE

Une première semaine morose

La campagne des élections locales du 27 novembre prochain a entamé, avant-hier, sa seconde semaine après une première semaine caractérisée par des sorties limitées des chefs de parti, et ce, a contrario de la campagne électorale pour les dernières législatives anticipées.

M. Kebci - Alger (Le Soir) - Une campagne électorale qui, de par la nature du tout prochain scrutin, et notamment sa nature basée sur des listes ouvertes proportionnelles, a vu une implication plus soutenue des candidats chacun essayant de faire sa propre promotion pour se faire élire, l'esprit de groupe étant relégué au second plan, quand il est complètement négligé.

Sauf, qu'en dépit de leur nombre avoisinant les 120 000, aussi bien ces candidats que les chefs de parti, n'ont pu donner à cette campagne la cadence qui aurait dû être la sienne, une campagne morne avec une hantise quant à une plus que probable désaffection des électeurs le jour du scrutin comme ce fut le cas lors des dernières consultations électorales et référendaires.

Autre indicateur de la morosité de cette campagne électorale, les panneaux d'affichage réservés aux candidats demeurant encore, pour leur quasi-majorité, affreusement vides puisque seules quelques listes électorales y sont collées avant d'être déchirées pour nombre d'entre elles.

Et dans cette grisaille électorale, des chefs de parti ont pû, tout de même, tirer leur épingle du jeu, notamment le secrétaire général du parti du Front de libération nationale ou celui du Rassemblement national démocratique ou encore le président du Front El Moustakbal, un trio qui ne cesse, depuis le premier jour de la campagne, de sillonner le pays, avec le rythme infernal de deux rassemblements quotidiens. Quant aux premiers responsables du mouvement El Binaa et du Mouvement de la société pour la paix, ils ont préféré prendre du recul, donnant délégation pour des cadres des deux partis de mener la campagne.

Ceci au moment où le Front des forces socialistes qui participe avec 131 listes pour les Assemblées populaires communales et 7 autres listes pour les Assemblées populaires de wilaya s'est contenté, lors de cette première semaine de campagne électorale, d'un seul et unique meeting animé dans la ville de Boumerdès avant qu'il n'anime, hier, deux autres rencontres à Beni-Ouartilène et Draâ Kebila, dans la wilaya de Sétif.

Lors de cette première semaine de campagne électorale, les Abou el Fadhl Baâdji, Tayeb Zitouni, Abdelkader Bengrina et autres Abderezzak Makri et Youcef Aouchiche, n'ont cessé de vilipender, et la nouvelle loi portant régime électoral, notamment son fameux article 184, et l'Autorité nationale indépendante des élections.

Une disposition à l'origine de la mise à l'écart de nombre de dossiers de candidatures, ce qui a mis dans l'embarras les partis et les promoteurs des listes indépendantes.

Pour hier, la neuvième de cette campagne électorale, le président du mouvement El Binaa, était à Barika, dans la wilaya de Batna d'où il a appelé à porter le nombre des wilayas à 150 pour, a-t-il expliqué, rapprocher les administrations des citoyens pour un développement local efficace. Ceci au moment où le président du MSP devait animer deux meetings, à Annaba et à Constantine. Toujours à l'est du pays, le président du Front El Moustakbal était dans la capitale des Hauts-Plateaux, Sétif, alors que le secrétaire général du parti FLN était à Aïn-Defla.

M. K.

Le Soir D'ALGERIE

LE DROIT DE SAVOIR, LE DEVOIR D'INFORMER
LIBERTE

ACCUSÉE D'AVOIR REFUSÉ DE REPÊCHER LES LISTES ÉLECTORALES RÉHABILITÉES PAR LE CONSEIL D'ÉTAT

L'Anie répond aux partis

L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie), sévèrement critiquée par certains partis, tels que le Front des forces socialistes (FFS) et le Mouvement de la Société pour la paix (MSP) qui lui ont fait le reproche d'avoir refusé d'appliquer la décision du Conseil d'État en faveur de certaines de leurs listes électorales refusées dans un premier temps, rejette catégoriquement ces accusations en estimant que son instance ne peut transgresser la loi. Son président, Mohamed Charfi, a démenti, lors d'une conférence de presse animée jeudi 11 novembre à l'issue de son audience avec l'ambassadeur du Venezuela à Alger, tout retard dans la validation des listes des candidats pour les élections de renouvellement des assemblées communales (APC) et de wilayas (APW). *"Je tiens à démentir catégoriquement ces déclarations (…) L'Anie respecte et applique la loi en sa qualité d'institution constitutionnelle. Ses coordinations ne peuvent agir en dehors du cadre de la loi"*, a-t-il soutenu, selon des propos repris par l'agence officielle, non sans préciser que *"certaines listes ont enregistré un seul recours soumis par un candidat dont le dossier a été rejeté"*. *"Le Conseil d'État a tranché et le concerné a le droit de se représenter. Et c'est ce qui s'est passé"*, a encore expliqué M.Charfi. Selon lui, certaines listes *"ont refusé de désigner des remplaçants à ceux dont les dossiers de candidature ont été rejetés"*.

Chiffres à l'appui, le président de l'Anie a fait état de *"37 dossiers soumis au Conseil d'État, dont un dossier réexaminé par l'Anie, les autres dossiers réexaminés étant ceux des candidats non validés par l'Anie, en vertu de ses prérogatives"*. *"Dès la publication de la décision du Conseil d'État concernant la réintégration de ces candidats dans l'opération électorale, l'Anie procédera à la révision de leurs listes"*, rassure-t-il. Mieux, le candidat a le droit de saisir le tribunal administratif en cas d'*"injustice"*, a précisé M. Charfi, en assurant que son instance est actuellement *"en phase de préparation des bulletins de vote"* et *"certaines wilayas ont commencé à les réceptionner"*.

Mercredi 10 novembre, le FFS a dénoncé l'attitude intransigeante du représentant de l'Autorité nationale indépendante des élections de la wilaya d'Alger dans l'exécution des décisions et des jugements rendus par la justice quant à ses listes de candidature. Selon un communiqué signé par le premier secrétaire du parti, Youcef Aouchiche, des candidats ont été *"arbitrairement exclus lors de l'examen administratif des dossiers de candidature"* en violation de l'instruction donnée par M. Charfi à ses subordonnés d'exécuter *"immédiatement toutes les décisions judiciaires et arrêtées à leurs différents niveaux"*.

Le 19 octobre dernier, le FFS avait déjà dénoncé, dans une déclaration, de *"graves dépassements"* qui ont émaillé la préparation de ces élections locales du 27 novembre marquées, selon lui, par une *"gestion sécuritaire excessive"*. Pas moins de 34% des dossiers de candidature ont été rejetés par l'Anie, soit 371 101 sur 1 100 634 dossiers de candidature réceptionnés.

ARAB C.